الأمم المتحدة

A/C.2/71/SR.18

الجمعية العامة

الدورة الحادية والسبعون

Distr.: General
15 November 2016
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة الثامنة عشرة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الجمعة، ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، الساعة ١٠:٠٠

الرئيس: السيد السيد آندامبي ..... (كينيا)

المحتويات

البند ١٧ من جدول الأعمال: المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي (تابع)*

(أ) التجارة الدولية والتنمية (تابع)

(ب) النظام المالي الدولي والتنمية (تابع)

(ج) القدرة على تحمل الدين الخارجي والتنمية (تابع)

البند ١٨ من جدول الأعمال: متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمرات الدولية لتمويل التنمية (تابع)*

* بندان قررت اللجنة أن تنظر فيهما معاً.

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Control Unit، (srcorrections@un.org).

والمحاضر المصوَّبة سيعاد إصدارها إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org/).

16-18277 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

في غياب السيد دجاني (إندونيسيا)، تولى السيد آندامي (كينيا)، نائب الرئيس، رئاسة الجلسة.

افتُتحت الجلسة الساعة ١٠:١٠.

البند ١٧ من جدول الأعمال: المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي (تابع) (A/71/422 و A/71/539)

(أ) التجارة الدولية والتنمية (تابع) (A/71/275 و A/71/561 و A/71/15)

(ب) النظام المالي الدولي والتنمية (تابع) (A/71/312 و A/71/221)

(ج) القدرة على تحمل الدين الخارجي والتنمية (تابع) (A/71/276)

البند ١٨ من جدول الأعمال: متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمرات الدولية لتمويل التنمية (تابع) (A/71/311 و A/71/534 و A/71/88-E/2016/68 و A/71/422 و A/71/539)

١ - **السيد آل ثاني** (قطر): قال إن خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية تشكل إحدى الركائز الرئيسية للجهود الرامية إلى تعزيز الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة، وجزءاً لا يتجزأ من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، إضافةً إلى توافق آراء مونتيري للمؤتمر الدولي لتمويل التنمية، وإعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية الصادر عن مؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية المعني باستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري. وذكر أن خطة عمل أديس أبابا تؤكد على ضرورة تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة من خلال الاستثمار في الأطفال والشباب، وأن ذلك الاستثمار لا بد من أن يوفر لهم مستوى مُرضِياً من التعليم، وأن يتيح فرصاً ملائمة للمرأة والفتاة من أجل الانتفاع بإمكانية التعليم ومزاولة العمل. ورأى أن هذا المجال ينبغي أن يُولَى الأولوية ضمن استراتيجيات التنمية الوطنية.

٢ - ومضى يقول إن ثمة حاجة ملحة لتوافر المساعدة الإنمائية الرسمية. فهي تؤدي دورا هاما في التخفيف من وطأة الفقر والأزمات الأخرى، بما في ذلك أزمة اللاجئين. وينبغي للمجتمع الدولي أن يغتنم الفرصة المتاحة للتأكيد مجددا على التزامه بالوفاء بالتزامات المساعدة الإنمائية الرسمية. ويُعَدُّ توافر التعاون الدولي وإعداد استجابة موحدة في هذا الصدد من العوامل الأساسية لتحقيق التنمية. وأفاد بأن قطر قدّمت المساعدة في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وقد استضافت مؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية في الدوحة في عام ٢٠٠٨، وهي لن تدخر جهداً للحفاظ على الدور الذي تؤديه باعتبارها شريكا رئيسيا في الشراكة العالمية من أجل التنمية. وقال إن التعاون فيما بين بلدان الجنوب يتعين أن يكون قائماً على أسس التضامن، واحترام السيادة الوطنية، والمساواة والمصالح المشتركة. وتسعى قطر إلى أن تكون في طليعة البلدان التي تعمل من أجل تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

٣ - وأفاد بأن الأزماتِ والمشاكل الاجتماعية والاقتصادية والبيئية تعترض تحقيق التنمية في المنطقة العربية. ولا بد من تخصيص اعتمادات مالية وتقديم المساعدة الإنسانية والمساعدة الإنمائية في إطار معالجة هذا الوضع. وأوضح أن تمويل التنمية يتطلب تعبئة جميع موارد التمويل واستخدامها بفعالية على الصعيدين الدولي والمحلي، سواء كانت من الموارد العامة أو الخاصة. ويجب أن تقوم هذه العملية على أساس التضامن ومع مراعاة مستوى الاحتياجات والمرحلة الإنمائية القائمة في كلّ بلد من البلدان. كما يتعين أن تؤخذ الأولويات والسياسات الوطنية في الحسبان. وتشكل التجارة محركا هاما للنمو الاقتصادي والقضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة. وما تحتاج إليه البلدان النامية هو أن تتاح لها فرص التجارة والاستثمار، وأن تتوفر لها القروض الميسّرة وإمكانية تنفيذ المشاريع الإنمائية

وفقا لإعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية. وأشار في نهاية بيانه إلى ضرورة اختتام مفاوضات جولة الدوحة الإنمائية.

٤ - **السيد بينتو دامياني** (جمهورية فنزويلا البوليفارية): قال إنه في عالم يواجه باستمرار تهديد الحروب والآثار الناشئة عن الأزمة المالية، تؤدي المضاربات المالية والاختلالات القائمة في النظام الاقتصادي الدولي إلى استنزاف موارد البلدان النامية التي، لولا ذلك، يمكن أن تُستخدم لإنتاج السلع والخدمات، ومن ثمّ لإيجاد فرص العمل، والإسهام في القضاء على الفقر والجوع. وذكر أن السياسات الاقتصادية والمالية التي تفرضها المؤسسات المالية الدولية قد أثرت سلبا على البلدان، مما أدى إلى إضعاف الدور التنظيمي الذي تضطلع به الدولة، وأسفر عن تراجع مستويات المعيشة. ولذا فإن حكومة بلده تواصل الدعوة إلى إصلاح البنيان المالي الدولي من أجل تحقيق جملة أمور، يُذكر منها إضفاء الطابع الديمقراطي على آليات اتخاذ القرار لكفالة زيادة مشاركة البلدان النامية. وثمة حاجة أيضا إلى إقامة آليات مبتكرة لحل مشكلة الدين الخارجي وكشفِ الفساد. إذ لا يجوز أن ينجم عن الشؤون المالية على الصعيد الدولي أثر سلبي على التقدم الاجتماعي، بل ينبغي أن يتحقق التقدم الاجتماعي أيضا عن طريق التزام المجتمع الدولي، وبخاصة البلدان المتقدمة النمو، بدعم البلدان التي استُنزفت مواردها.

٥ - وقد وضَّح التقرير المعنون الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم لعام ٢٠١٦ أن عددا من المسائل الاقتصادية يمكن أن تخلّف أثرا، في حال عدم معالجتها، على مسار التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وهذه المسائل تشمل تحقيق نسبِ نموّ غير كافية على الصعيد العالمي لدعم المكاسب المتحققة على الأمد القصير؛ وزيادة التكاليف المصحوبة بارتفاع أسعار الفائدة؛ واستمرار البطالة، لا سيما في صفوف الشباب، فيما يُخفي القطاع غير الرسمي بكلّ ضخامته مشاكل هيكلية في البلدان النامية؛ وأوجه عدم اليقين المتعلقة بالاقتصاد الكلي، وبخاصة تلك المرتبطة بحالات النقص في الاستثمار والتقلبات المفرطة التي تؤثّر، إلى جانب تدني أسعار السلع الأساسية وتراجع التدفقات المالية، تأثيرا غير متكافئ على البلدان النامية؛ وانقطاع الصلة بين القطاع المالي الدولي والاقتصاد الحقيقي، وهو ما يجعل من المستحيل استخدام الموارد الشحيحة استخداما فعالا لأداء أنشطة التنمية المستدامة. وفي ظل هذا الوضع الذي شهد تزايد أوجه عدم المساواة، وتعريض الأمن البشري للخطر، وتأثّر أعداد متزايدة من الناس بتغير المناخ، ينبغي أن تكون الفئات الضعيفة محطّ قدر أكبر من الاهتمام، عن طريق وضع سياسات محددة ورصد موارد مخصصة لهذا الغرض.

٦ - وأردف بالقول إنه لا بد للمؤسسات الوطنية من أن تعمل معاً من أجل الحد من أوجه الضعف المالي المستمرة، وهو ما يتطلب إدارة الموارد الطبيعية بشكل سيادي في مواجهة حجم التحديات المستقبلية؛ ورأى أن من شأن توسيع نطاق الأنشطة المضطلع بها في مجال التعليم والدعم المالي الحكومي المقدم على نحو يشمل الفقراء أن يؤدي دورا حاسما في تعزيز استراتيجيات القضاء على الفقر والاستبعاد الاجتماعي. وثمة حاجة متزايدة أيضا لتمويل التنمية من أجل تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠؛ ولذا فمن الضروري الوفاء بالتزامات توافق آراء مونتيري وإعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية وخطة عمل أديس أبابا. ومن المهم للغاية أن تفي البلدان المانحة بالتزاماتها المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية لتوفير موارد يمكن التنبؤ بها على أساس مستدام من أجل أداء الأنشطة التنفيذية لصالح التنمية، بدون أي شروط تتعارض مع الحق السيادي للشعوب في اختيار نُظمها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وقال إن التعاون فيما بين بلدان الجنوب يكتسي أهمية حاسمة. ولذلك فإن حكومة بلده تدعم المؤسسات المالية الدولية الجديدة مثل المصرف

الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية، ومصرف الجنوب، ومصرف ”ألبا“ (البديل البوليفاري لشعوب أمريكتنا). ويتعاون بلده مع البلدان الكاريبية عن طريق التحالف النفطي الكاريبي (PETROCARIBE)، بتيسير الحصول على موارد الطاقة، في إطار مبادرة التجارة المنصفة والعادلة.

٧ - **السيدة فلوريس هيريرا** (بنما): قالت إنه في عالمنا المعقد، تدعو الحاجة إلى إنشاء نظام مالي مستقر ومفتوح ومنصف وشامل للجميع من أجل تحقيق التنمية المستدامة. وبالنظر إلى أهمية سياسات الاقتصاد الكلي في عمليات التنمية الوطنية، وما يترتب عليها من آثار على صعيد الاقتصاد العالمي، ينبغي للسلطات النقدية أن تعمل على تنسيق تلك السياسات للتخفيف من بعض الآثار الثانوية السلبية وتقلبات الأسواق المالية. ورأت أن التجارة الدولية تشكل إحدى القوى المحرِّكة للنمو الاقتصادي الشامل للجميع والحدّ من الفقر وأنه يمكنها، في حال توافر السياسات الملائمة والهياكل الأساسية والقوة العاملة المتعلمة، أن تسهم في عملية تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وبما أن قدرات وميزانيات القطاع العام ستواجه ضغوطا كبيرة في سياق هذه العملية، من الضروري توفير قدر أكبر من الدعم الدولي، وزيادة فعالية هذا الدعم. وتحقيقا لهذه الغاية، لا بد من إحراز تقدم في الوفاء بالتزامات المساعدة الإنمائية الرسمية في إطار خطة عمل أديس أبابا، وتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب، والنهوض بأشكال أخرى من التمويل العام بشروط مواتية على الصعيد الدولي. ويؤدي التعاون فيما بين بلدان الجنوب دورا مكملا أكثر فأكثر للتعاون بين الشمال والجنوب، من دون أن يحلّ محله. ولا يزال تقديم الدعم التقني والمالي من الجهات المانحة التقليدية يؤدي دورا رئيسيا في دعم تنمية أقل البلدان نموا. وعلى النحو المبين في خطة عمل أديس أبابا، يمكن للاستثمار المباشر الأجنبي أن يأتي بإسهام قيّم في التنمية المستدامة، ولا سيما عندما تكون المشاريع متوائمة مع الاستراتيجيات الوطنية والإقليمية. وتابعت السيدة هيريرا بالقول إنه ينبغي للمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف أن تعمل على استكمال وتعزيز سياساتها لدعم خطة عام ٢٠٣٠. وأفادت بأن بلدها يقوم، بدعمٍ من المصرف الإنمائي لأمريكا اللاتينية، باستكشاف جدوى نُهجٍ من قبيل إصدار سندات الأثر الاجتماعي لتمويل تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠.

٨ - وأردفت بالقول إن تمويل خطة عام ٢٠٣٠ يُعتبر تحديا سواء على المستوى الفردي أو الجماعي. ويجب أن يستمر تعزيز الشفافية المالية على الصعيد العالمي، لأن إساءة استعمال النظام المالي العالمي لا تنجم عن أي تشريعات أو سياسات معتمدة في بلد واحد، إنما هي إحدى عواقب الاقتصاد العالمي الذي يتسم بانعدام القيم الأخلاقية، وهو ما يؤثر على أكثر الفئات ضعفا في العالم.

٩ - وأشارت إلى أن بنما تظل على التزامها بصون وتحسين الظروف التي من شأنها أن تكفل النمو المستدام في إطار مالي شفاف قائم على روح المسؤولية. وتحقيقا لهذه الغاية، تعتزم بنما التوقيع على اتفاقية المساعدة الإدارية المتبادلة في المسائل الضريبية. ويرى بلدها أنه ينبغي إيلاء المزيد من الاهتمام للآراء التي تعرب عنها البلدان النامية، ولمشاركة تلك البلدان في عمليات اتخاذ القرار على الصعيد الدولي، ووضع القواعد الاقتصادية وإدارة الشؤون الاقتصادية العالمية. ورحبت باعتماد المجلس الاقتصادي والاجتماعي القرار ٢/٢٠١٧ بشأن لجنة الخبراء المعنية بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية، الذي من شأنه تيسير النظر في المسائل المالية على المستوى الحكومي الدولي وتعزيز العمل الذي تضطلع به اللجنة المذكورة، مما يكتسي أهمية كبيرة بالنسبة إلى البلدان النامية.

١٠ - السيد راي (بابوا غينيا الجديدة): قال إن التجارة الدولية تؤدي دورا أساسيا في الاقتصاد والتنمية المستدامة في بلده. فهي تؤثر مباشرةً على القدرات والإمكانات المتعلقة بتنويع الاقتصاد وتوسيع نطاقه وتعزيز بناء الدولة، من خلال إيجاد فرص العمل المنتِجة والعمل اللائق، وتمكين المرأة، وتعزيز الأمن الغذائي، والإسهام في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ونظرا إلى أن بابوا غينيا الجديدة تملك موارد طبيعية وافرة، وقطاعا متناميا من الصناعات التحويلية الخفيفة، فإن التجارة العالمية تمثل قوة حفازة للنمو الاقتصادي في هذا البلد. بيد أن الحواجز القائمة أمام التجارة، بما في ذلك إمكانية النفاذ إلى الأسواق التي تعترضها عراقيل غير عادلة وغير منصفة، تظل تشكل تحديا حقيقيا أمام تحقيق الإمكانات الكاملة للتجارة الدولية. وأعلن عن ضم صوت بلده إلى النداء لإيجاد نظام تجاري متعدد الأطراف عالمي وقائم على القواعد ومفتوح وشفاف وغير تمييزي ومنصف، وشامل للجميع ويمكن التنبؤ به، في إطار منظمة التجارة العالمية، كما دعا إلى تحرير التجارة على نحو مُجدٍ.

١١ - وأشار أيضا إلى ضرورة مضاعفة الجهود الرامية إلى اختتام المفاوضات بشأن خطة الدوحة للتنمية بهدف زيادة فرص النفاذ إلى الأسواق وتقديم المساعدة التقنية وفي مجال بناء القدرات. وكرر الدعوة الموجهة إلى أعضاء منظمة التجارة العالمية بتعزيز الضوابط المفروضة على تقديم الإعانات في قطاع مصائد الأسماك، بما في ذلك حظر أشكال معينة من الإعانات التي تفضي إلى إنتاج طاقات الصيد المفرطة والإفراط في استغلال الموارد السمكية، وفقا لخطة الدوحة للتنمية وإعلان هونغ كونغ الوزاري. وأفاد بأن بلده بصدد اتخاذ إجراءات وطنية لتعزيز تهيئة بيئة مواتية لهذا الغرض، وتحقيق الإمكانات التي تنطوي عليها التجارة والاستثمار الدوليان لصالح النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة. وتشمل تلك الإجراءات اعتماد إصلاحات ضريبية شاملة من أجل تعبئة الموارد المحلية لتمويل التنمية؛ وإضافة قيمة السلع الأساسية المتداولة، كما هو الحال في قطاع مصائد الأسماك؛ وإضفاء الطابع الرسمي على سياسات التعاون الإنمائي من أجل إقامة شراكات استراتيجية ومنسقة؛ وإدماج مؤسسات الأعمال الصغرى والصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد؛ وإنشاء أول سياسة شاملة للتجارة الدولية في بلده.

١٢ - ورأى أن تنفيذ خطة عمل أديس أبابا تنفيذا كاملا وسريعا يُعتبر من العوامل الحاسمة لتحقيق خطة عام ٢٠٣٠. وأضاف أنه ينبغي مواصلة التركيز على العمل القائم على الشراكات من أجل تعبئة جميع الموارد ووسائل التنفيذ على الصعيدين المحلي والعالمي، في القطاعين العام والخاص. ونظرا لاقتراب موعد بدء نفاذ اتفاق باريس المعتمد بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، فإن وفد بلده يشعر بالقلق بوجه خاص إزاء إمكانية زيادة التمويل للعمل بشأن تغير المناخ، نتيجةً للصلة القائمة بين الطابع الملح للعمل المتعلق بالمناخ ونجاح خطة التنمية المستدامة. وذكر أنه يجب على المجتمع الدولي أن يعمل على أسس الشراكة لتكثيف جهود التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره، وإتاحة الموارد اللازمة لهذه العملية. وعلى الرغم من التقدم المحرز من أجل البدء بتشغيل آلية تيسير التكنولوجيا، فإنه لم يتم حتى الآن إطلاق المنصة الإلكترونية؛ وقال إنه يتطلع إلى البدء بالعمل بها على وجه السرعة.

١٣ - **السيدة هوا** ييه (الصين): قالت إن الاقتصاد العالمي يشهد تعديلات كبيرة في الطريق نحو الانتعاش. ويتعيّن على المجتمع الدولي إيلاء الاهتمام للقضايا المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي، وتعزيز التنسيق، والضغط لإصلاح إدارة الشؤون الاقتصادية على الصعيد العالمي من أجل إيجاد نظام اقتصادي عالمي مبتكر ومفتوح ومترابط وشامل للجميع.

١٤ - وأضافت أن النظام المالي الدولي، إذا ما أُصلِح، من شأنه أن يستوعب على نحو أفضل التطورات الجديدة في الاقتصاد العالمي، ويحسّن قدرة المؤسسات المالية الدولية على التصدي للأزمات، ويحقق استقرار أداء القوى الدافعة للنمو الاقتصادي العالمي ويعزز ذلك الأداء، وجميعها أمور تصب في مصلحة البلدان كلها. وقد أدّت الجهود المشتركة التي بذلها المجتمع الدولي إلى إحراز تقدّم في هذا الصدد، فقد اتخذ صندوق النقد الدولي خطوات هامة من خلال إصلاح نظام الحصص وإدراج الرنمينبي في سلة حقوق السحب الخاصة. وفي مؤتمر قمة مجموعة العشرين، الذي استضافته الصين في أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، توصّل المجتمِعون إلى توافق في الآراء بشأن تعزيز تنفيذ المبادرات المختلفة في مجال الإصلاح المالي الدولي، مما أرسل إشارة إيجابية بشأن الحفاظ على استقرار السوق المالية الدولية. والصين مستعدة للعمل مع جميع الأطراف لوضع هيكل منصف وفعال للإدارة المالية الدولية وللحفاظ على الاستقرار الاقتصادي في العالم.

١٥ - ومضت تقول إن قلقاً بالغاً يساور الصين إزاء قدرة البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً، على تحمّل الدَّين، وهي تبذل قصارى جهدها لتخفيف عبء الديون عن كاهل تلك البلدان. فقد أعلن رئيس الصين، السيد شي جينبينغ، في مؤتمر قمة الأمم المتحدة لاعتماد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ أن الصين ستُعفي أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية المعنية من الدَّين عن القروض الحكومية الدولية غير المسددة المقدمة بدون فوائد، المستحقة بحلول نهاية عام ٢٠١٥. وستستمر الصين في الوفاء بالتزاماتها الدولية المتعلقة بتخفيض الديون وتخفيف أعباء الديون، بغية مساعدة البلدان النامية على تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. وينبغي للمجتمع الدولي أن يعزز التعاون لتيسير تنمية البلدان النامية وتخفيض ديونها.

١٦ - وتابعت بالقول إن التجارة الدولية لـمّا كانت عنصراً مهماً من عناصر الاقتصاد الكلي، فإنه ينبغي للمجتمع الدولي تنشيطها بغية إعطاء دفعة للاقتصاد العالمي. ويتعيّن رفض جميع أشكال الحمائية التجارية من أجل تهيئة بيئة مواتية لتنمية التجارة الدولية، وينبغي حماية النظام التجاري المتعدد الأطراف وتعزيزه لإعطاء دفعة جديدة لتنمية التجارة العالمية، وينبغي كذلك تعزيز قدرة البلدان النامية على أن تكون جزءاً من سلسلة القيمة العالمية وتستفيد منها. وفي هذا الصدد، تعلن الصين استعدادها للمساعدة على تعزيز الاتصال بين مجموعة العشرين والدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وكفالة تنفيذ استراتيجية مجموعة العشرين للنمو التجاري العالمي التي وُضعت في مؤتمر قمة مجموعة العشرين المعقود في أيلول/سبتمبر ٢٠١٦.

١٧ - وأشارت إلى أن تمويل التنمية يشكّل جزءاً مهماً من خطة عام ٢٠٣٠، والسبيلَ إلى إحراز تقدّم في التعاون الإنمائي الدولي. وينبغي للمجتمع الدولي أن ينفّذ خطة عمل أديس أبابا، ويبني شراكة إنمائية عالمية تقوم على المساواة والمنفعة المتبادلة والتعاون المفيد لكل الأطراف، ويكثّف تمويل التنمية، ويزيد الموارد المخصصة للتنمية، ويعزز المؤسسات الإنمائية، ويعالج الشواغل الإنمائية في البلدان النامية. ويجب على البلدان المتقدمة النمو أن تفي بالتزاماتها في مجال المساعدة الإنمائية الرسمية، وينبغي لها أن توائم هذه المساعدة على نحو أفضل مع ظروف البلدان النامية واحتياجاتها المحددة، وأن تبذل مزيداً من الجهود بشأن تخفيض الديون والنفاذ إلى الأسواق.

١٨ - واختتمت بالقول إن الصين، بوصفها أكبر البلدان النامية، تشارك في التعاون الإنمائي العالمي وتسهم فيه بنشاط. فقد قدّمت، على مر العقود السابقة، المساعدة إلى أكثر من ١٠٠ بلد من البلدان النامية في مجالات التمويل، والنفاذ إلى

الأسواق، والتكنولوجيا، وتبادل الخبرات. وفي الدورة السبعين للجمعية العامة، أعلن رئيس الصين عن إنشاء الصندوق المشترك بين الصين والأمم المتحدة من أجل السلام والتنمية، والصندوق الصيني للتعاون فيما بين بلدان الجنوب في مجال المناخ. ومع تشغيل مؤسسات مثل المصرف الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية ومصرف التنمية الجديد، وتنفيذ مبادرة الحزام والطريق، سيتسنى للصين تقديم مساهمات أكبر في التنمية، التي هي قضية عالمية.

١٩ - **السيد فانسوريفونغ** (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية): قال إن خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا وإطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث واتفاق باريس حددت أطراً عالمية للتعاون تشمل التزامات بالقضاء على الفقر المدقع وبعدم ترك أي أحد خلف الركب. وقبل عام ٢٠١٥، ساعد برنامج عمل إسطنبول لصالح أقل البلدان نمواً للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠ وبرنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد ٢٠١٤-٢٠٢٤ تلك المجموعات من البلدان على مواجهة التحديات الناجمة عن المعوقات الجغرافية وأوجه الضعف الهيكلية الخاصة بها. وينبغي تنفيذ هذه الأطر العالمية عن طريق إدماجها في خطط التنمية الوطنية وأطر التعاون الإقليمي، وتعبئة الموارد الكافية من المصادر المحلية والخارجية لدعم تنفيذها. وقد حددت المؤتمرات الدولية لتمويل التنمية سبلاً لتعبئة الموارد، مثل المساعدة الإنمائية الرسمية، من أجل دعم البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية، سعيا إلى تنفيذ مختلف البرامج الإنمائية العالمية.

٢٠ - وتابع بالقول إن حكومة بلده أدمجت الأطر الإنمائية الدولية في خطتها الوطنية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠، التي تركز على ثلاثة مجالات رئيسية هي: النمو الاقتصادي المطرد، والتنمية الاجتماعية، وحماية البيئة، بهدف كفالة تحقيق النمو الأخضر والتنمية المستدامة. وتعتقد حكومة بلده أن تنفيذ هذه الأطر سيسهم في تحقيق الأهداف الإنمائية الوطنية المتمثلة في القضاء على الفقر ورفع بلده من فئة أقل البلدان نمواً. وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية تشارك بنشاط في أطر التعاون دون الإقليمي مع البلدان المجاورة والمنطقة بشكل أعمّ للقضاء على الفقر، وتنمية الهياكل الأساسية، وتعزيز التجارة والاستثمار والسياحة. ورابطة أمم جنوب شرق آسيا (آسيان) ملتزمة بزيادة التعاون بين الدول الأعضاء في الرابطة لإنجاح تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وتحقيق رؤية جماعة الرابطة لعام ٢٠٢٥.

٢١ - وأردف قائلاً إنه بالنظر إلى حجم الموارد المطلوبة من أجل التنفيذ الفعال لخطة عام ٢٠٣٠ وغيرها من الخطط الإنمائية العالمية، فإن تنفيذ خطة عمل أديس أبابا يُعَدُّ أمرا حاسما لتوفير الدعم المالي والتقني. وينبغي لجميع الشركاء على الصعيد الثنائي والإقليمي والمتعدد الأطراف تعبئة الموارد الكافية لدعم تنفيذ خطط التنمية الوطنية في البلدان النامية، بما فيها بلده. ولأن المساعدة الإنمائية الرسمية تمثّل المصدر الرئيسي لتمويل التنمية بالنسبة للعديد من البلدان النامية، ينبغي الحفاظ عليها وتوجيهها للقضاء على الفقر بأبعاده المتعددة. وقد قدّم المجتمع الدولي الدعم والمساعدة، بما في ذلك المساعدة الإنمائية الرسمية، إلى بلده على مر السنوات الماضية، مما أسهم إسهاماً كبيراً في الجهود الرامية إلى القضاء على الفقر ورفع بلده من فئة أقل البلدان نمواً. واختتم بالإعراب عن تقديره لهذا الدعم وتطلّعه إلى تلقي مزيد من الدعم والمساعدة في السنوات المقبلة.

٢٢ - **السيد بوساه** (نيجيريا): قال إن قدرة البلدان على تحقيق كامل إمكاناتها تتوقف على وجود نظام تجاري متعدد الأطراف عالمي ومستند إلى القواعد ومفتوح وغير تمييزي ومنصف، وعلى تحرير التجارة على نحو مُجدٍ. ومن شأن

هـذا النظـام أن يحفـز النمـو الاقتصـادي والتنميـة، وأن يقـي البلدان النامية من تجارب الإحباط المتكررة التي تواجهها في سعيها إلى اتباع سياسات صناعية وإنمائية استباقية. ولذلك، ينبغي بذل الجهود للإسراع في اختتام جولة الدوحة الإنمائية.

٢٣ - وأعقب ذلك بقوله إن السياسة التجارية في نيجيريا تركّز على إدماج الاقتصاد في نظام السوق العالمي من خلال عملية تحرير تدريجية تعزز المنافسة بين الصناعات المحلية، ومن خلال المشاركة في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف سواء على الصعيد الإقليمي أو العالمي، وتعزيز نقل التكنولوجيا واقتنائها واعتمادها، ودعم التكامل والتعاون الإقليميين. وبغية تحسين القدرة التنافسية على الصعيد العالمي وتحقيق أقصى قدر من الفوائد من النظام التجاري الدولي، تُقِرُّ الخطة الاقتصادية لحكومة بلده بالتجارة والاستثمار الأجنبي المباشر محرّكَيْن رئيسيين لأنشطتها الدولية. وقد بذلت حكومة بلده جهوداً متضافرة لتنويع القطاعات الاقتصادية لتشمل قطاعاتٍ غير نفطية، مثل الصادرات الزراعية والتنقيب عن المعادن.

٢٤ - وأشار إلى أن التحويلات تشكّل مصدراً رئيسياً لتمويل التنمية في البلدان النامية، ويمكنها أن تعزز وتيرة التنمية الاجتماعية والاقتصادية، ولا سيما في مجالات التعليم والصحة والحد من الفقر. وفي وسع المغتربين أن يؤدوا دورا باعتبارهم مصادر مهمة - أو ميسّرين مهمين - للمعارف والتكنولوجيا، وصِلات وصل في مجالي التجارة والاستثمار. وتتطلب الجهود العالمية الرامية إلى تعزيز مساهمة المغتربين في شكل تحويلات مرسلة إلى البلدان النامية وضعَ إجراءات على مستوى السياسة العامة، تشمل تنمية القطاع المالي وتنويعه، وخفض تكاليف التحويلات، واعتماد برامج لتشجيع مشاركة المغتربين، وتعبئة الاستثمار الخاص. وينبغي أن تهدف السياسات الإنمائية المحلية والإقليمية إلى خفض تكاليف المعاملات، والتشجيع على تعميم الخدمات المالية، وتوفير الائتمان للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، وجعل القنوات الرسمية للتحويلات المالية أكثر جاذبية. وأعرب عن القلق العميق إزاء الاحتكار الذي تتمتع به شركات تحويل الأموال، فالمنافسة المحدودة أدّت إلى ارتفاع التكاليف. ولذا ينبغي السماح لجهات معنيّة أخرى، بما فيها مكاتب البريد، وتعاونيات الادخار والائتمان، ومؤسسات التمويل البالغ الصغر، بتوفير منتجات مالية مصممة خصيصاً لسكان المناطق الريفية في البلدان النامية.

٢٥ - وأوضح أن إيجاد نظام دولي مستقر ومتجاوب ليس بالأمر السهل. فالعالم يتطلّع إلى جني المكاسب من إصلاح النظام المالي الدولي، لكن الاختلالات القائمة لا تزال تقوّض قدرة البلدان النامية على الصمود والتصدي لتأثير الأزمة الاقتصادية العالمية، مما يؤدي إلى زيادة الفقر والجوع وإلى قصور في التنمية بوجه عام. ولذلك، يدعو وفد بلده إلى التحول من مجرد الإعلان عن الالتزامات إلى تنفيذ مبادرات ملموسة تهدف إلى رأب الفجوات التمويلية من خلال زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر والتزام الجهات المانحة بالوفاء بتعهّداتها في مجال المساعدة الإنمائية الرسمية. وينبغي أن تتاح إمكانية التنبؤ بتدفقات المعونة، وأن تكون تلك المعونة محددة الأهداف وخالية من الشروط غير الواقعية. ويجب أن تكون المعونة المقدمة إلى البلدان النامية تكميلية وإنمائية المنحى، بغية تمكين المستفيدين من تحقيق الاكتفاء الذاتي. وينبغي أن يعزز الإصلاح الكلي للبنيان المالي العالمي مرونةَ النظام المالي الدولي وشفافيته ورسملته. ويجب تجنّب الوقوع في أخطاء الماضي بمقاومة إغراءات المصالح الوطنية والفئوية الضيقة. ويجب تغيير الوضع القائم بما يشوبه من عيوب ليحلّ محله نظام اقتصادي عالمي جديد يقوم على الإنصاف والشفافية ويشمل الجميع. ودعا المجتمعَ الدولي إلى إجراء إصلاحٍ طَموح لهيكل إدارة المؤسسات المالية الدولية من خلال منح أفريقيا والبلدان

النامية قدرا أكبر من التمثيل ومجالا أوسع للتعبير عن الرأي، على أساس مبادئ السيادة والمساواة والاحترام المتبادل.

٢٦ - وأضاف أن الآثار الضارة لأزمات الديون السيادية على التنمية الاجتماعية والاقتصادية في البلدان النامية أدّت إلى تفاقم أوجه العجز الهيكلي، والبطالة، وخفض الإنفاق العام. بيد أن للقدرة على تحمّل الدَّين الخارجي أهمية حاسمة في تحقيق الأهداف الإنمائية الوطنية، بما فيها أهداف التنمية المستدامة. وفي بلدان نامية كثيرة، ابتُليت خدمة الديون بعوامل خارجية سلبية، مثل الآثار الناجمة عن تقلبات أسعار الصرف والمساعدة الإنمائية الرسمية التي لا يمكن التنبؤ بها.

٢٧ - واختتم بالقول إن الأمم المتحدة ينبغي أن تواصل إيلاء الأولوية للتعاون الدولي في المسائل الضريبية ولمكافحة الفساد. وينبغي للدول الأعضاء التي لم تنضم بعد إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد أن تفعل ذلك في أسرع وقت ممكن. ويتعيّن على المجتمع العالمي تعزيز التعاون الدولي من أجل تحسين أداء الآليات المعنية بتفكيك الملاذات الآمنة لعائدات الفساد، وكفالة استرداد الأصول المسروقة وإعادتها إلى بلدان المنشأ، بما فيها نيجيريا.

٢٨ - **السيد تاديسي أبيبي** (إثيوبيا): قال إن نتائج المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية توفر أساسا متينا لدعم تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. وترحب حكومة بلده ببدء أعمال منتدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي المعني بمتابعة تمويل التنمية، وافتتاح كلّ من المنتدى العالمي للبنى التحتية والمنتدى المتعدد أصحاب المصلحة المعني بتسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض أهداف التنمية المستدامة. وكان تعزيز الميثاق الاجتماعي من النتائج المباشرة الأخرى التي تمخّض عنها ذلك المؤتمر. وأضاف أن حكومة بلده ترحب أيضا بالمبادرة التي اتخذتها منظمة العمل الدولية والبنك الدولي الرامية إلى ضمان الحماية الاجتماعية للجميع؛ فإثيوبيا تعمل على تنفيذ برامج شبكات الأمان التي تستهدف المجتمعات المحلية الأكثر ضعفا، وهي تعرب عن شكرها لجميع الجهات المانحة والوكالات على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف على مواصلة تقديم مساعداتها في هذا الصدد.

٢٩ - ومضى قائلا إن النهج المنسّق الذي تتبعه المنظمات الدولية من أجل تعزيز تعبئة الموارد المحلية ولا سيما بشأن المسائل الضريبية، المشار إليه في تقرير الأمين العام بشأن متابعة المؤتمرات الدولية لتمويل التنمية، يبعث على التشجيع، وكذلك الأمر بالنسبة إلى اتخاذ مبادرة أديس أبابا للضرائب ومبادرة مفتشي الضرائب بلا حدود. وذكر أن وفد بلده يؤكد أهمية تعزيز التعاون من أجل كبح التدفقات المالية غير المشروعة وإعادتها إلى بلدان منشئها، ولا سيما التدفقات من أفريقيا وهي القارة التي لا تزال تفقد ٥٠ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة كل سنة.

٣٠ - واستطرد قائلا إنه على الرغم من وجود اتجاه إيجابي في تخصيص المساعدة الإنمائية الرسمية لأقل البلدان نموا، لا يزال هناك الكثير مما ينبغي القيام به للوفاء بالالتزامات المتعهد بها في خطة عمل أديس أبابا. فمن الضروري تعزيز الأثر الناشئ عن الاستثمار الأجنبي المباشر في مجال القضاء على الفقر. ولا يزال ضعف التجارة العالمية وتقلّب أسعار السلع الأساسية يسبِّبان حالاً من الضيق في معظم البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا. ونظرا إلى أن حصة تلك البلدان في التجارة العالمية لا تزال هامشية، فمن الأهمية بمكان تهيئة بيئة تكفل تكافؤ الفرص وتعزِّز حصائل صادرات هذه البلدان، وتنويع قطاعاتها وزيادة مشاركتها في سلاسل القيمة العالمية. وعلى اعتبار أن التجارة تمثل أحد عوامل التمكين الرئيسية للتنمية المستدامة، ينبغي النهوض بمبادرة المعونة من أجل التجارة لتعزيز القدرة التجارية لتلك البلدان.

٣١ - **السيد الشنطة** (ليبيا): قال إن التجارة الدولية عنصر أساسي لتحقيق التنمية، بما في ذلك تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. ومن المهم إيجاد نظام تجاري دولي قائم على تعددية الأطراف والمساواة وعدم التمييز، وقادر على حل مشاكل التجارة الدولية وتمكين البلدان النامية من النفاذ إلى الأسواق الدولية والحد من التعريفات الجمركية والضرائب وغيرها من التدابير التي تتعارض مع المنافسة السليمة. وينبغي تنشيط دور منظمة التجارة العالمية لتيسير نفاذ البلدان النامية وكفالة المصالح الاقتصادية لجميع البلدان.

٣٢ - وأضاف قائلا إن البلدان النامية تعتمد اعتمادا شديدا على المؤسسات المالية الدولية في تحقيق التنمية، بما في ذلك في إطار خطة عام ٢٠٣٠. ومن ثمّ فإن زيادة تمثيل البلدان النامية داخل تلك المؤسسات ستتيح لها المشاركة بمزيد من الفعالية في صياغة السياسات المالية وكفالة إدماج المنظورات الإنمائية في الاستراتيجيات، بهدف تعزيز النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر بجميع أشكاله. وينبغي للنظام المالي أن يسخِّر الاستثمار لخدمة التنمية المستدامة ويعالج المشاكل المرتبطة بالاختلالات العالمية وتراكم الاحتياطيات في عدد محدود من الدول. ومن المهم أيضا الوفاء بالالتزامات ذات الصلة بالمساعدة الإنمائية الرسمية ومساعدة البلدان النامية على إعادة هيكلة ديونها السيادية.

٣٣ - وتابع يقول إنه يجب معالجة مسألة الديون لما لها من أثر سلبي على عمليات التنمية في البلدان النامية، ولا سيما فيما يتعلق بالأهداف الإنمائية للألفية. ورأى أن هذه المسألة يمكن أن تقوِّض تحقيق خطة عام ٢٠٣٠. وأوضح أن هروب رؤوس الأموال من البلدان النامية إلى البلدان المتقدمة النمو وإلى الملاذات الضريبية يتسبب في إبطاء وتيرة التقدم في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وقد أدّت التشريعات الوطنية إلى تحويل بلدان صغيرة معينة إلى ملاذات يمكن التعويل عليها لنقل الأموال وغسلها من خلال الشركات الوهمية والحسابات السرية. وختم قائلا إنه حان الوقت لتنفِّذ جميع البلدان اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وتُنشِئ آليات لإعادة الأموال إلى بلدان المنشأ على وجه السرعة تحقيقا لأغراض التنمية.

٣٤ - **السيد سوريانو** (السلفادور): قال إن التعاون والتضامن الدوليين هما من العناصر الرئيسية لتحقيق النمو الاقتصادي. فهناك حاجة إلى إيجاد إطار مشترك للتجارة ونقل التكنولوجيا بغية معالجة الأزمة الاقتصادية، والتعجيل بوتيرة الانتعاش وبناء مجتمعات أكثر شمولا. وبالنظر إلى أن بنية النُظم المالية والتجارية العالمية تُدارِي البلدان المتقدمة النمو وتعاقب البلدان النامية، يجب على الأمم المتحدة أن تؤدي دورا قياديا في إصلاح تلك البنية ومعالجة قضايا الاقتصاد الكلي والقضايا المتعددة الأطراف. وتُعتبر مسألة تمويل التنمية، ومن ثمّ خطة عمل أديس أبابا بتركيزها على المساعدة الإنمائية الرسمية، من العناصر الرئيسية في عملية تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

٣٥ - وأضاف قائلا إنه يجب إيجاد حل عادل ومتوازن يساعد في المقام الأول على حل مشكلة الديون السيادية وعلى التفاوض على إعادة هيكلتها بشروط منصفة، دون المساس بالتنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وينبغي إنشاء محافل للحوار داخل المنتديات المتعددة الأطراف من أجل وضع نظام اقتصادي ومالي دولي يستجيب لاحتياجات البلدان، مع التشديد على العواقب الضارة التي يمكن أن تنتج عن رؤوس الأموال المستخدمة في المضاربة بالنسبة للبلدان النامية، وهو ما يؤثر تأثيرا مباشرا على التقدم المحرز في مجال التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وأعرب عن أمل وفد بلده في أن الحلقة الدراسية التي تنظمها مجموعة الـ٧٧ والصين بشأن مواطن ضعف الديون السيادية والفرص المتاحة

لاعتماد آلية جديدة لتسوية الديون ستبعث برسالة قوية بشأن خطورة الآثار الناجمة عن النظام المالي الحالي التي يمكن أن تُضعف الحصانة السيادية لأي بلد من البلدان. ويجب معالجة المسائل المتعلقة بالملاذات الضريبية، لأنها تتسبب في خسائر هائلة من الموارد الوطنية. كما ينبغي استكشاف الحلول التي تأخذ في الاعتبار واقع البلدان المتضررة وظروفها.

٣٦ - وأشار إلى ضرورة إعادة هيكلة النظام الاقتصادي والمالي الدولي على أساس مبادئ الإنصاف والمساواة في السيادة والترابط والمنفعة المتبادلة والتعاون بين جميع الدول، بصرف النظر عن نظمها الاقتصادية والاجتماعية، من أجل كفالة تمتع الأجيال الحالية والمقبلة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تقوم على أسس السلام والعدالة والاحترام. وختم بيانه بتوجيه دعوة إلى التضامن في إقامة نظام مالي دولي عادل ومنصف يولي الأولوية لحقوق الشعوب ذات السيادة.

٣٧ - **السيد مينيلي** (جنوب أفريقيا): قال إن وفد بلده يعتقد اعتقادا راسخا بأن تمويل التنمية وخطة عام ٢٠٣٠ هما عمليتان منفصلتان على الرغم من ترابطهما. إذ يهدف تمويل التنمية إلى تمويل جميع الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، وليس خطة عام ٢٠٣٠ فحسب، وتمتد فترة هذه العملية إلى ما بعد عام ٢٠٣٠. لذا ينبغي الحفاظ عليها كما هي. وأضاف يقول إن جنوب أفريقيا ترحب ببدء أعمال المنتدى السنوي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي المعني بمتابعة تمويل التنمية في نيسان/أبريل ٢٠١٦، لكنها تأمل في أن يلقى منتدى عام ٢٠١٧ المزيد من النجاح في تحقيق أهدافه ونتائجه. ويرحب بلده أيضا بافتتاح المنتدى العالمي للبنى التحتية، الذي مكّن المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف من تبادل الأفكار والمعلومات المتعلقة بتطوير البنى التحتية. وهناك حاجة إلى الدعم الدولي لمساعدة البلدان النامية، ولا سيما بلدان أفريقيا، على التعامل مع القصور في هياكلها الأساسية. ففي غياب الهياكل الأساسية المناسبة والعمليّة، ستظل التنمية المستدامة مجرد حلم بعيد المنال يراود العديد من البلدان النامية.

٣٨ - وتابع قائلا إن حكومة بلده تعيد تأكيد أسبقية اختصاص منظمة التجارة العالمية في المسائل التجارية، والحاجة إلى كفالة أن تنفِّذ جولة الدوحة الإنمائية ولايتها في مجال التنمية. كما تؤكد حكومة بلده من جديد على مبدأ الشفافية وسياسة الشمول والمعاملة الخاصة والتفضيلية لصالح البلدان النامية. ومضى قائلا إن بلده يعتقد اعتقادا راسخا بأن تعددية الأطراف هي أفضل سبيل لتتمكن جميع البلدان من مقاومة النزعة الحمائية والتمييز في مسائل التجارة.

٣٩ - ودعا إلى زيادة الدعم المالي المقدم لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، بوصفه جهة التنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة لمعالجة قضايا التجارة والتنمية بصورة متكاملة، فضلا عن المجالات المترابطة المتمثلة في المالية والتكنولوجيا والاستثمار والتنمية المستدامة، مما سيحقق استفادة البلدان النامية التي لا تزال متخلفة عن الركب في هذه المجالات. وقد أقرّ تقرير الأمين العام عن التجارة الدولية والتنمية (A/71/275) بأن الدورة الرابعة عشرة للأونكتاد توصلت إلى توافق آراء عالمي بشأن خطوط العمل الرئيسية التي تُعتبر أساسية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

٤٠ - ومضى قائلا إن التمويل العام الدولي لا يزال عنصرا أساسيا في مساعدة البلدان النامية على تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وإن عدم الوفاء بالالتزامات في إطار المساعدة الإنمائية الرسمية أمر يبعث على القلق؛ وينبغي لجميع البلدان المانحة أن تفي بكافة التزاماتها بتقديم هذه المساعدة. وينبغي تقديم المزيد من الدعم في إطار المساعدة الإنمائية الرسمية إلى البلدان الأفريقية وأقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة

النامية لمساعدتها على بلوغ أهداف التنمية المستدامة. واستطرد قائلا إن حكومته لا تزال تشعر بالقلق إزاء الأثر السلبي للأزمة المالية والاقتصادية العالمية، بما في ذلك تأثيرها على التنمية، ووجود دلائل على بطء الانتعاش وهشاشته وحدوثه بدرجات متفاوتة. وينبغي للأمم المتحدة والمؤسسات الدولية الأخرى أن تركز اهتمامها على أثر التدفقات المالية غير المشروعة على البلدان النامية وتتخذ إجراءات محددة الأهداف بشأنها، حيث أنها تؤثر سلبا على تعبئة الموارد المحلية واستدامة الماليّة العامة، مما يعرقل النمو.

٤١ - **السيد مباركي** (الجزائر): قال إن وفد بلده يشعر ببالغ القلق إزاء انخفاض تدفقات التمويل الدولي نحو البلدان النامية في عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦، والنسبة المرتفعة لصافي تدفقات رأس المال من البلدان النامية إلى الخارج، التي تجاوزت وتيرة تدفقات رأس المال نحو الخارج خلال الأزمة المالية. وأضاف قائلا إن التوقعات الاقتصادية في العالم تثير قلقا بالغا، لا سيما بالنسبة للبلدان النامية. وقد تؤدي معدلات النمو السلبية المسجلة في عدد من الاقتصادات المتقدمة إلى زيادة حدة التقلبات في تدفقات رأس المال وزيادة الضغط على أسعار الصرف في الاقتصادات النامية.

٤٢ - ومضى قائلا إن نمو التعاون فيما بين بلدان الجنوب هو مصدر تشجيع وفخر للبلدان النامية مثل بلده. ومع ذلك، يجب على البلدان المتقدمة النمو ألا تعود عن التزاماتها في إطار المساعدة الإنمائية الرسمية. فالتعاون فيما بين بلدان الجنوب ليس بديلا للتعاون بين الشمال والجنوب، الذي لا يمكن الاستغناء عنه، ولا سيما في مجال بناء القدرات ونقل التكنولوجيا والدراية.

٤٣ - وتابع قائلا إن أكبر التحديات التي تواجهها البلدان النامية في تعبئة الأموال المحلية ليس الافتقار إلى الموارد والسيولة فحسب، بل أيضا التهرب الضريبي وتجنب الضرائب والتدفقات المالية غير المشروعة التي تُنتج تشوهات اقتصادية وتحرم تلك البلدان من فرص الاستثمار الحقيقية. وعلى نحو ما ورد في تقرير الأمين العام عن النظام المالي الدولي والتنمية (A/71/312)، ففي إطار عالم يتسم بالعولمة، هناك حدود لما يمكن أن تفعله البلدان بمفردها لمكافحة التدفقات المالية غير المشروعة. وبناء عليه، ينبغي زيادة التعاون الدولي للحد من التدفقات المالية غير المشروعة واسترداد عائدات الجريمة لكفالة إعادة الأموال إلى بلدان منشئها. ومضى قائلا إن الجزائر تؤيد قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢/٢٠١٧ الذي من شأنه تعزيز عمل لجنة الخبراء المعنية بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية.

٤٤ - وذكر أن استقرار الاقتصاد الكلي واستقرار النظام المالي يكتسيان أهمية حاسمة بالنسبة للتنمية المستدامة والشاملة للجميع، ومن شأنهما أن يتيحا للمجتمع الدولي تحقيق أهدافه. ويتطلب تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ توافر الموارد المالية الكافية والظروف المحلية والدولية المواتية لإنجاز الاستثمارات القطاعية المستدامة التي تدعم السياسات الإنمائية الوطنية. وإن الإصلاحات الرامية إلى جعل مؤسسات بريتون وودز أكثر تمثيلا للعالم الاقتصادي المعاصر هي موضع ترحيب؛ وينبغي بذل مزيد من الجهود لوضع نظام من الحوكمة الديمقراطية. وختم قائلا إنه على الرغم من التوقعات الاقتصادية العالمية التي تُنذر بمرحلة صعبة، يعمل بلده على تطبيق استراتيجية لتلبية احتياجات السكان، إلى جانب تنفيذ أهداف التنمية المستدامة من خلال تنمية الإحساس بالمسؤولية عن هذه العملية على الصعيد الوطني، وضمّ جميع أصحاب المصلحة إليها.

٤٥ - **السيد دي لارا رانخيل** (المكسيك): قال إن اعتماد خطة عمل أديس أبابا كان خطوة مفيدة على المسار الذي بدأ في المؤتمر الدولي الأول لتمويل التنمية عندما أتيحت

الفرصة، للمرة الأولى في تاريخ الأمم المتحدة، لمواءمة جداول أعمال البلدان النامية مع جداول أعمال البلدان المتقدمة النمو من أجل إيجاد سبل بديلة لتعبئة الموارد المالية الكفيلة بتعزيز التنمية الاقتصادية وتحقيق الأهداف الإنمائية العالمية. فلقد أتاح ذلك المؤتمر وضع رؤية استراتيجية شاملة وابتكارية ومتوازنة للتنمية تستند إلى مشاركة جميع أصحاب المصلحة المعنيين -الحكومات والقطاع الخاص والجهات المانحة والوكالات الدولية والمجتمع المدني. وفي هذا الصدد، دعا جميع أصحاب المصلحة إلى المضي قدما على هذا المسار.

٤٦ - وأشار إلى أهمية تنسيق نتائج المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية؛ وقال إنه يجب أيضا التنسيق بين منتدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي المعني بمتابعة تمويل التنمية والمنتدى السياسي الرفيع المستوى بغية تعزيز التنمية المستدامة وتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. وتدعو الضرورة أيضا إلى تنظيم تدفقات تمويل التنمية ورصدها وتقييم فعاليتها من أجل ضمان تحقيق النتائج المنشودة وتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. وختم كلامه بالقول إنه يتعين استخدام النظم القائمة بالفعل لهذا الغرض، مثل إطار رصد الشراكة العالمية من أجل تعاون إنمائي فعال.

٤٧ - **السيد شريف** (السودان): قال إن التجارة الدولية يمكن أن تكون حافزا للتنمية المستدامة، ولا سيما في سياق بيئة محلية وإقليمية تمكينية تأخذ في الاعتبار التحديات التي تؤثر على البلدان النامية في مجالات التكنولوجيا والاتصالات والبنية التحتية والتمويل. وأضاف قائلا إن وضع نظامٍ تجاري متعدد الأطراف متوازن وشامل للجميع أمر لا غنى عنه وينبغي أن يساعد في تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية والبيئية المستدامة، وفي التغلب على العقبات التي تحدّ من قدرة البلدان النامية على الاستفادة من التسهيلات والامتيازات التي تتيحها منظمة التجارة العالمية لصالح التنمية. وينبغي معالجة الثغرات في النظام المالي الدولي حتى يتسنى الاستجابة لاحتياجات البلدان المتضررة، ولا سيما البلدان النامية. وذكر أن وفد بلده يدعو إلى تنفيذ التوصيات المتعلقة بتمثيل البلدان النامية بصورة أكثر عدالة في النظام المالي الدولي.

٤٨ - ويمثل الدَّين الخارجي قضية خطيرة بالنسبة للسودان إذ يشكل عقبة في سبيل التنمية الاقتصادية والاجتماعية بتأثيره سلبا على النمو الاقتصادي والإنتاجية والخدمات، وقد تسبب في تراجع مؤشرات التنمية البشرية لبلده. وقد مُنع السودان من الاستفادة من المساعدة الإنمائية الرسمية، رغم أنه يحق له تلقّي المساعدة في إطار المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون ورغم استيفائه شروطها. ومن شأن تخفيف أعباء ديون البلدان النامية أن يحرِّر الموارد للأنشطة التي تستهدف تحقيق النمو والتنمية المستدامين.

٤٩ - وقال إن السودان هو واحد من البلدان التي تضررت من الآثار السلبية للجزاءات الاقتصادية الانفرادية. وقد حالت هذه الجزاءات دون استفادته من مصادر عديدة للمساعدة المالية وأثرت سلبا على القطاع الزراعي، ونقل التحويلات المالية، والتجارة على وجه الخصوص. وتأثرت أيضاً قدرة البلد على تعبئة موارده المحلية وخلقت الجزاءات صعوبات أمام مشاركته في التعاون الاقتصادي، نظرا لأنها تقوّض جميع الجهود الرامية إلى العمل كجزء من النظام التجاري الدولي. وحتى يكون النظام الاقتصادي عادلا وشاملا فلا بد أن يأخذ في الاعتبار احتياجات البلدان النامية، بمساعدتها على بلوغ أهداف التنمية المستدامة، وأن يسمح للسودان بالتصدي للتحديات التي يواجهها.

٥٠ - **رئيس الأساقفة أوزا** (المراقب عن الكرسي الرسولي): قال إنه يشعر بالارتياح إزاء تزايد عدد البلدان النامية المشاركة في الاقتصاد العالمي، على الرغم من

التحديات التي يواجهها كثير منها. وينبغي أن تظل هذه البلدان، ولا سيما أقل البلدان نموا، بؤرةَ الاهتمام والدعم لضمان عدم تخلفها بدرجة أكبر عن الركب في بلوغ أهداف التنمية المستدامة. ويجب النظر إلى نمائها في إطار ما أسماه البابا فرانسيس ''الصالح المشترك العالمي''؛ وينبغي ألا تُنسى تلك البلدان في غمرة قيام البلدان المتقدمة النمو بإعطاء الأولوية لشواغلها الوطنية.

٥١ - وقال إن للتجارة دورا مهما في تحقيق خطة عام ٢٠٣٠. وبالنسبة لكثير من أقل البلدان نموا، تمثل التجارة في صادرات السلع الأولية مصدرا مهما لإيرادات النقد الأجنبي. وقد سلطت بيانات التجارة الأخيرة الضوء على ضعف أوضاع هذه البلدان أمام تراجع أسعار السلع الأساسية والآثار المترتبة على برامجها المعنية بالفقر والمساواة الاقتصادية. وأضاف أن نقل التكنولوجيا والتنويع الصناعي وتعزيز الأسواق المحلية والإقليمية تدابير ضرورية لتجنب الوقوع في شرك صادرات السلع الأساسية.

٥٢ - وحتى يتسنى تحقيق خطة عام ٢٠٣٠ وعدم ترك أي بلد يتخلف عن الركب، فمن الأمور البالغة الأهمية وجودُ نظام مالي دولي يتسم بالاستقرار والفعالية والشمول، والحفاظُ على استمرارية القدرة على تحمل الدين في البلدان النامية. وينبغي ألا يغيب عن البال قرار الجمعية العامة ٣١٩/٦٩ المتعلق بالمبادئ الأساسية بشأن عمليات إعادة هيكلية الديون السيادية، فيما يتعلق بخطة عام ٢٠٣٠، لضمان ألا يصبح التمويل الخارجي للحكومات أبدا ثقلا تنوء بحمله الشعوب أو عائقا يحول دون تنفيذ المشاريع الإنمائية. وقال إن إمكانية الحصول على الائتمان عنصر أساسي في الحياة الاقتصادية للشعوب والأُسَر؛ ولذلك فإنه من المهم إجراء تحليل متعمق للظروف الأخلاقية والقانونية المتصلة بالائتمان الدولي ورد الحق.

٥٣ - ورغم أن المساعدة الإنمائية الرسمية مصدر مهم للتمويل الخارجي بالنسبة لأقل البلدان نموا، فإنه يجب تكميلها بأموال من مصادر متعددة، من قبيل زيادة أموال التنمية الداخلية والاستخدام الحذر للموارد الطبيعة. وأضاف قائلا إن المناقشات المتعلقة بالديون الخارجية للبلدان الفقيرة ينبغي أن تراعي الأثر الإيكولوجي الضار الذي يقع على البلدان المتخلفة النمو من جراء التصنيع في البلدان التي بنَت من خلاله اقتصادات غنية. وأشار إلى الفقرة ١ من المادة ٩ من اتفاق باريس التي تبين مسؤولية البلدان المتقدمة النمو لمساعدة البلدان النامية في التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف مع هذا التغير.

٥٤ - **السيدة هيردت** (المراقبة عن المنظمة الدولية للفرانكوفونية): قالت إن المنظمة تستعد لعقد مؤتمر القمة السادس عشر للفرانكوفونية بشأن موضوع النمو المشترك والتنمية المسؤولة: الأوضاع اللازمة لتحقيق الاستقرار حول العالم وداخل المنظمة الدولية للفرانكوفونية، يومي ٢٦ و ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦. وتضم المنظمة بلدانا من جميع القارات تتباين فيها مستويات التنمية بشدة؛ وبعض هذه البلدان أعضاء في مجموعة الثمانية أو مجموعة العشرين، بينما تقع بلدان أخرى في فئة أقل البلدان نموا. وتشدد المنظمة على اتباع نهج كلي يدمج التنمية الاقتصادية والبعدين الاجتماعي والبيئي، والإدماج التجاري للبلدان الهشة، وتمويل التنمية. وقد قدمت مقترحات لتضييق فجوات التنمية بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان الأقل نماءً عن طريق تعبئة موارد إضافية وتأمين خيارات التمويل المبتكرة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

٥٥ - ويتم تنظيم حوارات منتظمة بشأن التنمية المنصفة من خلال شبكة وزراء مالية البلدان الناطقة بالفرنسية المنخفضة الدخل، التابعة للمنظمة، بهدف تقاسم الدراية

والخبرة في تمويل التنمية ومناشدة الهيئات الدولية تقديم التمويل. وقد أتاحت مناسبة عُقدت على هامش الاجتماعات السنوية لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي لعام ٢٠١٦ لوزراء المالية من هذه البلدان الحديث عن أولويات المالية العامة في بلدانهم بهدف تحسين تعبئة الموارد المحلية وتمويل التنمية المستدامة في بلدانهم. وقد أكدوا على ضرورة تحسين سياساتهم وتنمية قدراتهم على مراجعة حسابات المؤسسات الكبيرة من أجل خفض الإعفاءات والمصروفات الضريبية، وتنقيح المعاهدات الضريبية والاستثمارية، وزيادة الطابع المتدرج للضرائب؛ وأكدوا من جديد التزامهم بالقدرة على تحمل الدَّين، ودعوا إلى تحديد المستويات المستهدفة للدين في إطار الهدف ١٧ من أهداف التنمية المستدامة وحثوا المجتمع الدولي على إجراء مناقشات في الأمم المتحدة بشأن إنشاء آلية لتخفيف الديون تكون أسرع وأوسع نطاقا وأكثر شفافية وحيادية من الآليات القائمة.

٥٦ - ويتوخى برنامج المنظمة للفترة ٢٠١٥-٢٠١٨ واستراتيجيتها الاقتصادية المعتمدة في عام ٢٠١٤ النهوض بالتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان الأعضاء في المنظمة وذلك بدعم صياغة استراتيجيات التجارة بين المناطق وتنفيذها من خلال المشاورات مع وزراء التجارة ومن خلال مشاريع التعاون. وتنفَّذ هذه الأنشطة، وأنشطة أخرى كثيرة، من خلال شراكات مع مؤسسات مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة التجارة العالمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ومنظمات إقليمية مثل مصرف التنمية الأفريقي. وعلى مدى عدة سنوات، ظلت المنظمة وأمانة الكمنولث تعقدان حوارا مع مجموعة العشرين بشأن قضايا التنمية الرئيسية لأعضائها من البلدان النامية. وتضطلع المنظمة بدور نشط في تعزيز قدرات البلدان الناطقة بالفرنسية في مجال المفاوضات التجارية.

٥٧ - **السيدة كاتيرت** (منظمة العمل الدولية): قالت إن التنبؤات الاقتصادية تشير إلى تزايد بطء النمو الاقتصادي العالمي في عام ٢٠١٦. وسيكون لبطء النمو تأثير مباشر على أسواق العمل، بما في ذلك على معدلات المشاركة في القوى العاملة، وسيفاقم أوجه عدم المساواة، والعمالة الهشة، ورداءة نوعية الوظائف. ولا تزال هناك فجوات في توفير العمل اللائق على نطاق جميع المناطق، تتراوح من ارتفاع معدلات البطالة في الاقتصادات المتقدمة النمو إلى المعدلات المزمنة للعمالة الهشة في البلدان الناشئة والنامية. ففي عام ٢٠١٥، بلغ عدد العاطلين عن العمل ١٩٧,١ مليون شخص على الصعيد العالمي، بزيادة قدرها ٢٧ مليون شخص عن الرقم المسجل قبل الأزمة. وتتزايد حالياً البطالة في صفوف الشباب على الصعيد العالمي ويُتوقع أن تبلغ ١٣,١ في المائة في عام ٢٠١٦، وهو معدل قريب من مستوى الذروة التي بلغها في الماضي. وتمثل العمالة الهشة أكثر من ٤٦ في المائة من العمالة الإجمالية على الصعيد العالمي. وقد أدى انعدام فرص العمل المنتِج، إلى جانب انعدام الحماية الاجتماعية الكافية، إلى دفع شرائح كبيرة من السكان في البلدان الناشئة والنامية، إلى قبول العمل بأجور متدنية، مما يزيد من مخاطر الفقر. وتتجاوز العمالة غير الرسمية، كنسبة مئوية من العمالة غير الزراعية، ٥٠ في المائة في نصف البلدان التي تتوافر لها بيانات قابلة للمقارنة.

٥٨ - وقالت إن الهدف ٨ من أهداف التنمية المستدامة يُبين أن النمو الاقتصادي المطرد والمستدام والشامل للجميع والعمالةَ الكاملة والمنتِجة وجهان لعملة واحدة. وقد عُززت الدعوة إلى إيجاد العمل اللائق للجميع في خطة عمل أديس أبابا، التي تُبين أن العمل اللائق هو وسيلة لتحقيق التنمية

المستدامة فضلا عن كونه هدفا في حد ذاته. ومن شأن تحقيق العمالة الكاملة والمنتِجة وإيجاد العمل اللائق للجميع تحقيق مكاسب اجتماعية كبيرة، مع تعزيز الاقتصاد العالمي وإعادة توازنه. ويمكن دعم تركيز السياسات على الجانبين الكمي والنوعي للوظائف وعلى معالجة تفاوت الدخل من خلال ما يلي: إعطاء الأولوية للسياسات الاقتصادية الكلية التي تعزز خلق فرص العمل وتدعم الطلب والاستثمار؛ وتعزيز مؤسسات سوق العمل، بما فيها وزارات العمل والنقابات العمالية ومنظمات أصحاب الأعمال؛ واستحداث نظم للحماية الاجتماعية مصممة بشكل جيد؛ وإعادة توازن جهود الإصلاح المالي لكفالة قيام البنوك بتوجيه الموارد إلى الاقتصاد الحقيقي وإلى الاستثمار من أجل توسيع المشاريع وخلق فرص العمل بصورة مستدامة؛ وتسخير إمكانات التجارة والاستثمار لتوليد فرص العمالة الكاملة والعمل اللائق للجميع. وقالت إن جعل العمل اللائق أولوية في السياسات الاقتصادية الكلية، بما في ذلك سياسات المالية العامة والسياسات المالية والتجارية، في خطط التنمية المستدامة الوطنية، أمر بالغ الأهمية من أجل وضع الاقتصاد العالمي على مسار نمو أفضل وأكثر استدامة.

٥٩ - **السيدة موكافي** (منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو)): قالت إن العلاقة بين التجارة الدولية والأمن الغذائي والتنمية المستدامة باتت أقوى وأهم من أي وقت مضى. ويمثل الأمن الغذائي أولوية في خطة عام ٢٠٣٠، على النحو الذي يجسده الهدف ٢ من أهداف التنمية المستدامة، في حين تُعتبر التجارة عاملا مساعدا على تحقيق التنمية المستدامة. وقد نوقشت الروابط بين أسعار السلع الأساسية والتنمية الزراعية المستدامة في الاجتماع الوزاري للفاو بشأن الاتجاهات الطويلة الأجل لأسعار السلع الأساسية والتنمية الزراعية المستدامة، المعقود في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦. وناقش المشاركون الآثار المترتبة على تراجع أسعار السلع الزراعية والزيادات السعرية الحادة الدورية، والتدابير اللازمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وأردفت قائلة إن المدير العام للفاو لاحظ أن مقرِّري السياسات يواجهون تحديا يتمثل في إتاحة الأطعمة المغذية بأسعار في متناول الفقراء مع ضمان توفير حوافز للمنتجين بمن فيهم العاملون في الزراعة الأسَرية. ويمكن أن تسهم التجارة الزراعية في توفير الغذاء واستقرار الأسعار. إلا أن الارتفاع الحاد في أسعار الغذاء يمكن أن يرغم البلدان المنخفضة الدخل التي تواجه نقصا في الأغذية والمستهلكين الفقراء على اختيار بدائل الغذاء الرخيصة ذات المحتوى التغذوي القليل. وفي حين يمكن أن يمثل ارتفاع الأسعار فرصة للعاملين في الزراعة الأسرية، فإنهم لا يتمكنون دائماً من زيادة الإنتاج بسرعة استجابةً لحوافز الأسعار. ومن المهم بناء القدرات في هذا الصدد.

٦٠ - وأشارت إلى أن أسعار الغذاء العالمية انخفضت منذ الذروة التي بلغتها في عام ٢٠١١، إلا أنه يُتوقع أن تظل في مستوى أعلى من المستويات المسجلة قبل عام ٢٠٠٥. ويرجَّح أن تؤدي حالات انعدام اليقين المتصلة بالأوضاع الجيوسياسية والمناخ إلى تفاقم حالات الارتفاع الحاد في أسعار الغذاء في المستقبل، وربما إلى تعطيل التدفقات التجارية. ولتجاوز هذا الاضطراب سيكون من المهم زيادة تنسيق الاستجابات السياساتية وتحسين شفافية الأسواق. ورغم أنه بإمكان التجارة المساعدة على ضمان أن تظل الأسواق العالمية مصدرا موثوقا للغذاء، فإن الانفتاح المتزايد على التجارة، في حالة عدم إدارته بشكل جيد، واقترانه باتجاه نزولي في أسعار الغذاء، يمكن أن يقوّض الإنتاج المحلي وبالتالي سبل عيش الفقراء في المناطق الريفية. وأضافت أن تقديم الدعم للعاملين في الزراعة الأسرية ووضع نظام تجاري متعدد الأطراف يقوم على القواعد، ويخلو من التشوهات والتمييز ويتسم بالإنصاف، عنصران حاسمان لتحقيق الأمن

الغذائي العالمي والتنمية الزراعية المستدامة. وفي هذا الصدد، ترحب الفاو بنتائج المؤتمر الوزاري العاشر لمنظمة التجارة العالمية، بما في ذلك قرار إلغاء إعانات الصادرات الزراعية، وإفساح المجال أمام السياسات التجارية للبلدان النامية لاستكشاف سبل تعزيز الأمن الغذائي الوطني. ويمثل هذا القرار خطوة نحو وضع إطار عالمي للتجارة يمكن أن يحقق التوازن بين مسعى كل بلد لتحقيق أمنه الغذائي وبين أهداف التنمية دون الإضرار بالشركاء التجاريين.

رُفعت الجلسة الساعة ١١:٥٠.